هذا الاقتراح نصّاً بحسم المبالغ التي تستعملها الحكومة الاسرائيلية من هذه القروض لتمويل عمليات الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد برّر بوش رفضه بصعوبة التحقق من طريقة انفاق أموال القروض (لاسلي غيلب، **نيويورك تايمز**، ١٧/١/١٩٩٢).

والظاهر من التلكؤ الاميركي هذا، ان واشنطن اعتمدت، في البداية، اسلوباً متميّزاً في التعاطي مع قضية ضمانات القروض يرتكز على الصمت، وتفادي اعطاء جواب عمّا سيكون عليه موقف الادارة النهائي من الطلب الاسرائيلي للحصول على تلك الضمانات. وقالت المصادر الدبلوماسية المطلعة، ان التكتيك انصبّ على «الاستماع»، وتفادي الاجابة عن الطلب بالنفي، أو بالايجاب، والانتظار، ربما لفترة أخرى، حتى يتوقف النشاط الاستيطاني، أو تقع المواجهة (**المصدر نفسه**). هذا، على الاقل، ما عكسه الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، عندما لاحظ انه سبق للادارة ان أبلغت الى اسرائيل رغبتها في المساعدة على استيعاب المهاجرين الجدد، لكنه ترك الباب مفتوحاً أمام فرض شروط على تقديم الضمانات، وعلى حجمها (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٤/١/١٩٩٢).

الّا ان هذه الصيغة المحافظة، والحريصة، غابت، جزئياً، بعد ذلك عن التحرّك الدبلوماسي الاميركي، وتكاثرت المؤشرات في اتجاه تبيان الخطوات اللاحقة لهذا التحرّك. في هذا الخصوص، قال نائب وزير الخارجية الاميركية، لورانس ايغلبرغر، ان مسألة استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الاراضي المحتلة، «هي أحد المواضيع المطلوب حلها بين الادارة والكونغرس والحكومة الاسرائيلية»، قبل الموافقة على طلب تل ـ أبيب الحصول على ضمانات القروض (**الحياة**، ١٩/١/١٩٩٢).

وما برز، بشكل واضح، هو ان الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، عملا، خلال الاتصالات والمحادثات التي أُجريت في واشنطن، على محاولة حصر نقاط النقاش في موضوع ضمانات القروض، والسعي، في مرحلة لاحقة، الى فضّ المشاكل الأكبر والأكثر جوهرية، على أساس اعتماد سياسة «الخطوة خطوة» في عملية بطيئة تستهدف «تذليل العقبات» في وجه عملية السلام الجارية.

ولعلّ الامر الأبرز، في هذا الشأن، ما تردّد من تكهّنات، مفادها ان الادارة الاميركية أبلغت الى اسرائيل استعدادها لدرس طلبها الحصول على ضمانات القروض، اذا ما وافقت الحكومة الاسرائيلية على الاكتفاء، فقط، باكمال بناء مساكن المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة التي تقوم بها، الآن، وتتوقف، بعد ذلك، عن بناء مساكن جديدة (**نيويورك تايمز**، ٥/٢/١٩٩٢).

ويبدو، حسب بعض المصادر، ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، وضع الخطوط العريضة لحل وسط، يقف في منتصف الطريق، في قضية ضمانات القروض، ويرتكز على ثلاث نقاط، هي: الاولى، ان واشنطن مستعدة للتوصل الى ترتيبات تسمح لاسرائيل باستكمال نحو تسعة آلاف وحدة سكنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ الثانية، تطالب واشنطن، كجزء من هذه الترتيبات، ان توقف اسرائيل التخطيط لبناء مساكن جديدة، واذا ما خالفت ذلك فستوقف، تلقائياً، ضمانات القروض؛ والاخيرة، تأكيد الادارة عزمها على اقتطاع مبالغ من ضمانات القروض تعادل ما تصرفه اسرائيل على بناء المساكن في الاراضي المحتلة، ناهيك عن شبكة الطرق والبنية التحتية للمستوطنات (**المصدر نفسه**).

واذا ما كان بيكر يلوّح، أحياناً، بأنه على وشك الوصول الى حل مع اسرائيل، فانه يوحي، أحياناً أخرى، بأن الحل ما زال بعيد المنال. في هذا السياق، أشار الوزير الاميركي، في شهادة له في لجنة العلاقات الخارجية لتابعة لمجلس الشيوخ، الى ضرورة التوصل الى اتفاق على شروط تقديم ضمانات القروض، التي يجب ان تتمّ بشكل «يدعم السياسة الاميركية ولا يتعارض معها». ولاحظ ان الادارة تجري مفاوضاتها مع الاسرائيليين على أساس هذا المبدأ، «ونأمل في التوصل الى ترتيبات لا تؤدي بنا الى تقديم المزيد من المساعدات [الى اسرائيل] بشكل يتعارض مع سياسة الولايات المتحدة الاميركية المستمرة منذ العام ١٩٦٧» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٦/٢/١٩٩٢).

كما ان ثمّة قناعة مماثلة لدى مسؤولين